

إنّ تطوّر الهُوِيّات والفاعليّة السياسيّة للمجموعات الإنسانيّة لا ينبع من ماهيّة أو إرادة سابقة للظروف التاريخيّة والسياسيّة والاجتماعيّة التي تتفاعل فيها هذه المجموعات. فلا اشتراطية مسبقة ولا حتمية تاريخيّة للتحوّلات المجتمعية في التاريخ. الظرفية والتلاقي العشوائي للمصالح هما المحرك الأساسيّ للتطوّرات التاريخيّة، وعلى وجه الخصوص تبلور الحركات الاجتماعيّة التي تتحول إلى فاعل تاريخيّ له تأثيره على محيطه السياسيّ والاجتماعيّ. هذا لا يعني أنّ الهُوِيّات والحركات الاجتماعيّة محض صدفة، وإنّما هي تلاحم المصالح والرؤى تحت وطأة ظروف محدّدة لقوى اجتماعيّة مختلفة بقيادة شخصيّات ومؤسسات متعدّدة. عندما يجري هذا التلاحم في ظروف سيّئة -وإن كانت الهيمنة السياسيّة راسخة والردع الأمنيّ قويّاً-، تنفجر الحالة الاجتماعيّة وتنساب قوى المجتمع إلى حراك يخرج عن النظام المألوف اليوميّ، ويجري التصادم مع القوى التي تمثّل المصالح والرؤى المهيمنة على المستوى العقائديّ والرمزيّ والعمليّ.

إنّ الهيمنة الظالمة لا يمكن لها إلا أن تولّد الطاقة الاجتماعيّة المناهية والمعاكسة لها، ولا بدّ للمقهور أن يجمع قواه في لحظة تاريخيّة من الصعب تحديدها مسبقاً، ليتحدّى القهر ويقاوم الظلم. ولا تكون هذه اللحظة محض صدفة، بل تكون حالة ثوريّة تعبّر عن الشراكة المبطّنة في وعي مجموعة سكانيّة لم تكن تعي (أو تجرؤ أن تعي-على الأقلّ) الشراكة التي تشكل العامل الأساسيّ في شرّعة القهر والظلم للمؤسسة المهيمنة. ويؤدّي الخروج عن المألوف وتحديّ الهيمنة إلى تسارع تكوين الوعي بمجرد الصدام مع المؤسسة التي تقوم على كبت وقمع القوى المقاومة والمناوئة لها.

هذا الصدام في الحراك التاريخيّ لقوى اجتماعيّة وسياسيّة مبنيّ على علاقات القوّة التي تشكل العامل الأساسيّ في تحديد شكل الصدام وتبعاته على القوى المتصادمة. وبما أنّ علاقات القوّة متحوّلة ومتحرّكة بحيثيّات الظروف، فإنّ تأثيرات الصدام وانعكاساته لا يمكن أن تحدّد إلا مع مرور الوقت.

إنّ هبة الجماهير العربيّة الفلسطينيّة في أكتوبر 2000، وردّة الفعل المؤسّساتية القاسية، هما صدام مع أبعاد وتبعات مركّبة من الصعب الوقوف على كلّ مقوماتها. ومع ذلك، من الممكن الإجمال بالقول إنّ لهذه الهبة -بالرغم من تراجيديّة نتائجها الشخصية والعامّة- تبعات مهمّة على تبلور الوعي العربيّ في السياق الإسرائيليّ على مستويين اثنين على الأقلّ: المستوى الأوّل يتعلّق بسقوط مشروع المواطنة الإسرائيليّ، وبشكله المؤسّساتيّ، وتبلور بديل جوهريّ وعميق يطالب بتفكيك الهيمنة واستبدالها بمبدأ التعدّدية المتساوية، باعتبار هذا المبدأ الإطار الدستوريّ الذي يجمع المجموعات المختلفة تحت سقف من التعاطف الذي يجري تحديده بمشاركة تامّة لجميع قوى المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار مكوناتها الثقافيّة والاجتماعيّة والسياسيّة. المستوى الثاني

يتعلق بتطور وعي يجمع ما بين الواقع الحالي والزمان التاريخي الذي استبق النكبة، ويُؤسس لترايط عضوي بين الحقيقتين على مستوى الحقوق، وعلى مستوى العلاقات مع سائر تجمعات الشعب الفلسطيني المنكوب.

لهذه التطورات الناتجة عن هبة أكتوبر 2000 تبعات وإسقاطات والتزامات لا يمكن التغاضي عنها، من جهة، ولا يمكن تحديد معالم مستقبلها، من جهة أخرى. هذا يتعلق بالقيادات والنخب والقوى الاجتماعية العامة وحراكها، ومدى الربط بين الوجود والألم والظلم، واستعداد المؤسسة المهيمنة للتجاوب الإيجابي مع إرادة التغيير وإحقاق الحقوق. هذه التركيبة المعقدة غير قابلة للتكهن، ولكنها -رغم ذلك- خاضعة للمنطق التاريخي، وليست خارجة عنه. لذا، من الواجب الترقب، من جهة، والدفع في الاتجاه المراد المنشود، من جهة أخرى. لعلنا نؤثر في دفع عجلة التاريخ إلى المنحى المأمول والذي تحدت معالمه في وثيقة حيفا، الأكثر دلالة وتبشيراً للمراد الجمعي العربي والمعبر عن قدرة بعض القيادات على تجاوز الأني للاستثمار في المستقبل.

يتضمن العدد الحالي من "جدل" وجهات نظر حول أحداث أكتوبر عام 2000 بعد مرور عقد من الزمن. تلفت وجهات النظر الانتباه إلى جوانب مختلفة من الأحداث وإسقاطاتها على حياة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. المقال التحليلي الذي كتبه أمل جمال يقدم لنا تحليلاً نظرياً لأسباب وظروف اندلاع هبة أكتوبر في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول عام 2000، ويضع تصوراً حول الإسقاطات الممكنة لهذه الأحداث، وبخاصة في أعقاب قتل 13 متظاهراً فلسطينياً برصاص الشرطة الإسرائيلية وعدم تقديم أي من رجال الشرطة المتورطين بالقتل إلى المحاكمة. إيليا زريق يتناول في مقاله مسألة عدم احترام المؤسسة الإسرائيلية وممثليها المختلفين لواقع الفلسطينيين الوجودي. وهو يوضح ذلك عبر تناول قتل مواطنين فلسطينيين، وتصريحات القيادات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وكذلك عبر تناول محاولات إسرائيل إخضاع الموقف الفلسطيني وفرض حلّ قسري لا يلائم مصالح الفلسطينيين الأساسية. سونيا بولص تستعرض أهم التطورات في القانون الدولي الإنساني، وتشير إلى نظرية القضاء الخلاق للمحكمة بين-أمريكية لحقوق الإنسان، والتي توفّر الإنصاف القانوني المدني لضحايا العنف البوليسي ولعائلاتهم. كذلك تقترح استغلال تجربة هذه المحكمة في سبيل تحصيل حقوق ضحايا أكتوبر وعائلاتهم. أمّا محمود يزيك، فينهم في مقاله الشرطة الإسرائيلية بالقتل المتعمد (في بعض الحالات - على الأقل)، ويبين تخاذه مؤسسات القانون الإسرائيلي في جمع الأدلة من موقع الجريمة، بسبب عدم احترامهم لحياة المواطنين الفلسطينيين. ويشير أسعد غانم عبر مقاله إلى استهتار إسرائيل بحياة الفلسطينيين، مؤكداً أنّ الوثائق المستقبلية كانت خطوة مهمة في محاولات توجيه الرد المناسب على السياسات الإسرائيلية.